Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإن قالها التابعى فهل تقرير الصحابة يجعله موقوفا أو لم يزل مقطوعا وقف على التابعى .

٣ — تفسير الصحابى إن كان فى سبب النزول أو لا مجال للرأى فيه فمرفوع .

٤ — قول الصحابى : نزلت الآية فى كذا فرأى البخارى أنه مرفوع . وإن كان القائل من أئمة التابعين فمرسل مرفوع . وقال ابن حجر قول الصحابى فيما لا مجال للرأى فيه — إن كان لم يأخذ عن أهل الكتاب فمرفوع .

٥ — وإن قال الصحابى يرفعه فمرفوع . وإن حذف الصحابى القائل فمرفوع .

ومن المحدثين من يقسم الحديث إلى مقبول أو مردود، وأعترض عليه لأن اصطلاحات المحدثين مختلفة — فمنهم من يجعل الحسن قسما من الصحيح، ومنهم من لا يجعله قسما منه .

والصحيح إما لذاته أو لغيره . وهو حديث أصله حسن لكن أيده حديث آخر صحيح فصار الحسن صحيحاً لغيره .

والحسن كذلك : إما لذاته أو لغيره وأصله حديث ضعيف أيده حديث حسن لذاته فصار الحديث الضعيف حسنا لغيره .

والضعيف درجات . كما أن الصحة درجات . فما رواه عدل تام الضبط خال من الشذوذ والعلة متصل الإسناد فصحيح .

أما ما رواه خفيف الضبط فالحسن . والتجريح من أجل العدالة أخطر من التجريح من أجل الضبط .

وللعلماء اصطلاحات فى تعريف الصحيح . أشهرها ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ،ولا يكون شاذا ولا معللا — وهذا تعريف ابن الصلاح .